

تحليل السياسات

الموقف المصري من تهجير سكان غزة إلى سيناء: المكاسب والتبعات

2025-4-9

المكاسب والتبعات

مقدمة
أولاً: التوجه الصهيوني من مسألة قطاع غزة
أ - تبني الولايات المتحدة مشروع تهجير الفلسطينيين من غزة
ب - تشريع رسمي "إسرائيلي" لتهجير الفلسطينيين بمباركة أمريكية وعربية ضمنية
ج - الدول العربية والإسلامية التي رُشحت لتهجير الفلسطينيين
ثانياً: توجهات الدولة المصرية الرسمية بشأن تهجير الفلسطينيين: اعتبارات ومخاطر
أ - رفض الدول العربية استقبال الفلسطينيين يعزز الانخراط المصري في مشروع التهجير
ب - تهجير الفلسطينيين من غزة رهن استسلام حماس
ج - اعتبارات الامن القومي المصري
د - التهجير وقلق النظام من موقف الشعب المصري
خاتمة

مقدمة

تجدد طرح الصهاينة بتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر والأردن والسعودية وحتى سوريا عقب طوفان الأقصى واتخذ طريقه القانوني ضمن مؤسسات كيان الاحتلال الرسمية، بهدف التخلص مما يمثله سكان القطاع من ثقل سياسي لحركة حماس وبقية الفصائل الفلسطينية الجهادية التي تنادي بالواجهة العسكرية ضد كيان الاحتلال، وقد كانت أفكار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن جعل غزة واحة خضراء بعد تجريفها وتصميمها من جديد ودعوته مصر والأردن لاستقبال النازحين، بمثابة دفعة عظيمة لطموح الصهاينة بالتخلص من أي حقوق سياسية يمثله تواجد شعب فلسطيني في تلك البقعة الجغرافية.

تهدف هذه الورقة للوقوف عند اعتبارات الموقف المصري من تهجير الفلسطينيين من غزة، فهل هو موقف مبدئي يتعلق بالصراع العربي - "الإسرائيلي" والحقوق الفلسطينية بأرض فلسطين التاريخية، أم أنها مواقف تتصل بمصلحة الأنظمة التي تحكم قبضتها على شعوبها ويخاف أصحابها أن يفقدوا السلطة في بلدانهم نتيجة خيارات سياسية ارتضوا السير بها، وعمل الخارج على تكريسها.

سوف نستعرض الحثيات التي تحكم على مصر قبول أو رفض تهجير الغزيين إليها، وهي حثيات جملها لا يتصل مباشرة بالصراع القديم العربي الصهيوني حول احتلال أرض فلسطين، بل تتصل بالخوف من تبعات خطوة كهذه ديموغرافياً وأمنياً وسياسياً على النظام المصري، ومن تحرك الشعب المصري أو أي قطاعات متبقية من الجيش ما تزال على عدائها الشديد للصهاينة وترفض القطع مع الإرث القومي لمصر وتاريخ نضالها ضد الصهيونية في سبيل فلسطين والأمة العربية، وتتصل أيضاً بالمغريات المالية والاقتصادية للسير بهكذا مشروع، وسوف يكون على النظام أن يفاضل ما بين المخاطرة برصيده الشعبي وخطر انتفاضة حقيقية وما بين السير بالمرهنة على المكاسب المالية والاقتصادية المعروضة من الولايات المتحدة والغرب، والتي سوف تكون مدخلاً إضافياً لفرض الشروط الأمريكية

والصهيونية عليه، لاسيما وأنَّ المسؤولين الصهاينة والأمريكيين يدأبون باستمرار على إثارة قضية تسليح الجيش المصري المتضخم، والهدف من تنويع ترسانته وتحديثها، والحديث الصهيوني عن تضارب المصالح المستجد ما بين مصر و "إسرائيل"، وهل أنَّ إغراء النظام المصري بتسديد ديونه سوف يسمح له بالمزيد من التسليح وتهديد أمن الكيان الصهيوني؟

أولاً: التوجه الصهيوني من مسألة قطاع غزة

صدرت دعوات ارتجالية متفرقة بشأن قطاع غزة عن قيادات الصهاينة ومسؤوليهم كرد فعل على عملية طوفان الأقصى، بعيداً عن أي اعتبارات قانونية دولية أو أممية أخلاقية تحفظ الحقوق الإنسانية في الحياة والتعليم والعمل والكرامة وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان، فأيد وزير التراث عميحي إلباهو فكرة إلقاء قنبلة نووية على القطاع وإلى احتلال سيناء، ودعا رئيس الكنيست أمير أوحانا ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنجبي إلى تهجير السكان الفلسطينيين، وبرر السفير الصهيوني في النمسا ديفيد رويت مجازر بلاده بحق الفلسطينيين بالقول إنَّه: "لا يوجد أبرياء في غزة ولا مدنيون (...). وإسرائيل لم تقتل الأطفال عمداً"، فيما سبقهم المتحدث باسم الجيش الصهيوني بدعوة الفلسطينيين إلى ترك غزة ودخول سيناء طالما أنَّ ذلك متاح لهم، وآخر الدعوات ما أتحف به رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو السعوديين لإقامة دولة فلسطينية على أرض المملكة.

أ - تبني الولايات المتحدة مشروع تهجير الفلسطينيين من غزة

ومع تولي الرئيس ترامب الإدارة الأمريكية، فإنَّ مسألة تهجير الفلسطينيين أصبحت مسألة وقت، وقد دعا علانية منذ بداية العام مصر والأردن إلى استيعاب فلسطيني قطاع غزة على أراضيهم، مشيراً إلى المليارات التي "ندفعها للأردن ومصر سنويا" باعتباره دين يجب جبايته بأثمان سياسية، وعندما سئل ترامب عن رده على رفض نظامي مصر والأردن استقبال النازحين وما إذا كان يفكر بفرض رسوم جمركية على البلدين لدفعهما إلى تغيير موقفهما، أجاب "سيفعلون ذلك. سيفعلون ذلك، نحن نفعل الكثير من أجلهم، وسيفعلون ذلك". بدوره أشار مبعوث ترامب للشرق الأوسط ستيفن ويتكوف إلى سوء الأوضاع الاقتصادية لمصر وأبدى حرصه على عدم حدوث الأسوأ لها، في تصريحات ربطت بقضية استقبال مصر للنازحين، وقال ويتكوف الذي كان يجيب عن سؤال حول تأثير الوضع في غزة على الأوضاع الداخلية في كل من الأردن ومصر والسعودية، بأنَّ: "مصر في الواجهة، كل الأمور الجيدة التي حصلت بعد مجيء الرئيس (جوزيف) عون وبسبب القضاء على نصر الله والسنوار، يمكن عكسها إذا خسرتنا مصر." (...) وأضاف: "أود أن أقول أنَّ البيانات في مصر تشير إلى معدل بطالة ضخم نحو 45% لا يمكن أن تستمر دولة (بهذا التضخم)، وهم مفلسون بصورة كبيرة وبحاجة للكثير من المساعدة". كما أشارت تقارير إعلامية، عن تولي دولة الإمارات العربية وساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقاهرة، لأجل إقناع الأخيرة بالقبول بمقترحات لنقل قسم من سكان غزة إلى سيناء مقابل ضخ عشرات المليارات في الاقتصاد المصري. وكان الموضوع بُحث خلال زيارة رئيس المخابرات الإماراتية طحنون بن زايد، إلى واشنطن واجتماعه مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب. ثم تكرر البحث في زيارة قام بها أخيراً الرئيس الإماراتي محمد بن زايد إلى القاهرة.

ب - تشريع رسمي "إسرائيلي" لتهجير الفلسطينيين بمباركة أمريكية وعربية ضمنية

يرى الصهاينة أنّ البلاد العربية قادرة على استقبال الفلسطينيين في أراضيهم الواسعة، وارتقى طرح تهجير الفلسطينيين لديهم بعد تحسن العلاقات بين "إسرائيل" وبين معظم الدول العربية والخليجية درجة واتخذ شكله الرسمي بعد تشكيل ما يسمّى "هيئة الهجرة الطوعية للفلسطينيين" لتسهيل عملية استقبال النازحين من قبل الدول العربية، وللقول أنّ عملية الترحيل عن قطاع غزة عملية قانونية تتم وفقاً لتشريعات رسمية، بعيداً عن السبب الحقيقي في كون السبب الأول للترحيل هو العدوان المستمر على الفلسطينيين وإجبارهم على المغادرة، ولتبرير موقف العربية الموافقة على التطبيع مع الكيان الصهيوني وعلى استقبال النازحين الفلسطينيين. وصوّت الكابنت الصهيوني لصالح اقتراح وزير الحرب، إسرائيل كاتس، بإنشاء هيئة تعمل على تسهيل مغادرة الفلسطينيين عبر كيان العدو إلى دولة ثالثة، وتوفير خدمات الأمن والمرافقة لهم أثناء سفرهم، وإقامة نقاط تفتيش عند معابر محددة، بالإضافة إلى بناء البنية التحتية اللازمة لتمكين النقل البري والبحري والجوي إلى دول المقصد. وأوضح الوزير كاتس أنّ الهيئة، التي ستشرف عليها وزارة الحرب بالتعاون مع أجهزة أمنية مثل "كوغات" ستتولى "تسهيل المرور الآمن والمنظم" لسكان غزة إلى دول ثالثة في إطار رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي أعلن عنها في فبراير 2025، والتي تقترح "إخلاء" غزة من سكانها كجزء من خطة لإعادة تشكيل المنطقة. يأتي ذلك في ظل تنصل الإدارة الأمريكية من حل الدولتين، ورئيس أمريكي يدعو علناً إلى إفراغ القطاع من سكانه ريثما يتم استثمار القطاع وتطويره لاستقبال السكان تحت سلطة غير خاضعة لسلطة حماس.

ج - الدول العربية والإسلامية التي رُشحت لتهجير الفلسطينيين

قامت إسرائيل بالاتصال بعدة دول عربية وإسلامية لبحث إمكانية استقبال الفلسطينيين النازحين من قطاع غزة، ووفقاً لتقرير نشرته Axios في 28 مارس 2025، كلف رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو جهاز الموساد بالبحث عن دول توافق على استقبال أعداد كبيرة من الفلسطينيين المتأثرين بالنزاع المستمر في غزة، وتمت مناقشة هذا الموضوع مع دول مثل الصومال وجنوب السودان وإندونيسيا. وذكرت تقارير أخرى أنّ نتنياهو شكّل فريقاً خاصاً للتواصل مع دول أفريقية مثل الكونغو ورواندا، لمحاولة إقناعها باستقبال مهجرين من غزة، ومع ذلك، واجهت هذه المحاولات رفضاً دولياً واسعاً، بما في ذلك من قبل الولايات المتحدة، مما دفع نتنياهو إلى التراجع عن هذه الخطط.

وكان مبعوث الرئيس الأمريكي لشؤون الأسرى الإسرائيليين آدم بوهرلر، قد طالب في 30 يناير 2025 مصر والأردن بتقديم بدائل لاستقبال الفلسطينيين بعد رفضهما استقبالهم. فيما ذكرت شبكة "سي بي أس" الأمريكية في 18 مارس 2025، أنّ إدارة ترامب وكيان الاحتلال تواصلتا مع حكومات دول مثل السودان والصومال وسوريا لبحث إمكانية نقل الفلسطينيين إليها، ومع ذلك، نفت هذه الدول تلقيها أي اتصالات رسمية بشأن هذا الموضوع.

- السعودية

مع أنّ طرح رئيس وزراء العدو للسعودية كوجهة لإقامة دولة فلسطينية على أراضيها جاء كما يبدو عن طريق الصدفة، إلا أنه اتخذ طابعاً رسمياً كرد على تشدد السعودية في شروط تطبيع علاقاتها مع كيان الاحتلال بإقامة دولة فلسطينية في فلسطين المحتلة، حيث قال نتنياهو في مقابلة أجرتها معه القناة 14 التلفزيونية إنه "بما أنّ المملكة العربية السعودية تطالب بإقامة دولة فلسطينية كجزء من أي اتفاق تطبيع محتمل بين إسرائيل والسعودية، فيإمكان المملكة إذا إنشاء دولة على أراضيها". وأثناء محادثة حول الشروط المسبقة للرياض للتطبيع أخطأ المذيع

يعكوف باردوغو في الإشارة إلى "الدولة الفلسطينية" على أنها "دولة سعودية"، فسارع ننتياهو إلى تصحيحه، ورد ساخرا بأن "السعوديين يستطيعون إنشاء دولة فلسطينية في السعودية؛ لديهم الكثير من الأراضي هناك"، ورد باردوغو بالقول إن هذه فكرة مثيرة للاهتمام ولا ينبغي "استبعادها"، وكرر ننتياهو كلامه قائلًا إن السعودية لديها "الكثير من الأراضي".

- سوريا

سبق للرئيس السوري أحمد الشرع أن رفض الدعوات الصهيونية لتهجير أهل غزة قسرًا، وقال إن "أهل غزة تحملوا العذاب والقتل والدمار خلال سنة ونصف السنة، ولم يقبلوا بالخروج من أرضهم"، ووصف في فبراير الماضي إخراج الفلسطينيين من أرضهم بأنه "جريمة كبيرة لا يمكن أن تحدث، ولن تنجح". وتابع: "أعتقد أنه لا يمكن لأي قوة أن تطرد الناس من أراضيهم، لقد حاول عديد من الدول القيام بذلك، لكنها فشلت جميعها، بخاصة خلال الحرب الأخيرة في غزة".

وكانت القناة السابعة الصهيونية قد كشفت في شباط الماضي عن خطة ترعاها الإدارة الأمريكية هدفها منح واشنطن حكومة دمشق دعمًا لا محدودًا مقابل توطين الفلسطينيين القادمين من غزة، وأثار هذا العرض انقسامًا بين المراقبين حيال قبول الإدارة السورية الجديدة أو رفضها لا سيما أنها في حاجة إلى اعتراف دولي يمنحها الشرعية، ويرفع عن البلاد العقوبات الأمريكية والأوروبية. فيما ذكرت شبكة "سي بي إس" الأمريكية، منتصف مارس الماضي أن الولايات المتحدة وكيان الاحتلال حاولتا التواصل مع الحكومة السورية بشأن "خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتهجير الفلسطينيين قسرًا من قطاع غزة وإعادة توطينهم في أماكن أخرى"، ونقلت الشبكة عن مصدر مطلع أن الإدارة الأمريكية حاولت التواصل مع الإدارة السورية عبر أطراف ثالثة، ولم يتضح ما إذا كانت الإدارة السورية قد ردت بالإيجاب أو القبول على الطرح.

- العراق

عاد الحديث المحلي في العراق عن مقترحات توطين الفلسطينيين السابقة في صحراء الأنبار إلى الواجهة بالتزامن مع تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول إمكانية إعادة توطين سكان غزة في دول عربية، وصدرت تصريحات عن النواب العراقيين وبعض مسؤولي الحكومة ترفض مقترحات ترامب. وقد دعا رئيس مجلس النواب العراقي محمود المشهداني بداية عام 2025، إلى إصدار قوانين تمنع تهجير سكان غزة، كما أصدر وزيراً خارجية المغرب والعراق بيانًا مشتركًا اعتبروا فيه خطة تهجير الفلسطينيين "سابقة خطيرة" تخالف مبادئ القانون الدولي. كما حذر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في 19 أكتوبر 2023، من نقل أعداد من سكان غزة إلى العراق وتحديدًا إلى محافظة الأنبار المتاخمة للأردن. وقال بأنه "خسئ كل من قال أو أقر بتهجير الشعب الفلسطيني إلى سيناء أو الأنبار أو النقب أو إلى غير ذلك مطلقًا، وكل من يتماشى مع هذه الفكرة الخبيثة الإرهابية، يؤيد من حيث يعلم أو لا يعلم، تمدد وتوسع الكيان الصهيوني الإرهابي الغاشم".

وكان رئيس تحرير موقع "ميدل إيست آي" ديفيد هيرست، نشر في 29 أكتوبر 2023 تقريرًا يشير فيه إلى حادثة وقعت قبل عامٍ مضى، حين "تواجد ثلاثة ساسةٍ سنة عراقيين من محافظة الأنبار داخل أحد الفنادق الفاخرة المطلة على البحر الميت، وكان بصحبته عدد من المسؤولين الإسرائيليين. ولم يكن موضوع الحديث بينهم يدور عن فلسطين، بل كان يدور حول الأنبار التي تُعد أكبر محافظات العراق وأقلها اكتظاظًا بالسكان. وقد ذُكر المضيفون ضيوفهم

العراقيين بأن محافظتهم تشكل نحو ثلث مساحة أراضي العراق. أضاف: تتمتع الأنبار بخزانات ماء ضخمة غير مستغلة، بينما لا يعرف طريقة الاستفادة بها سوى الإسرائيليين والأمريكيين. وتوقع الإسرائيليون أن ذلك المخزون من الماء يستطيع أن يُحوّل الأنبار إلى سلة غذاء الشرق الأوسط بأكمله. كما تحتوي المحافظة على احتياطات بنزين وغاز يمكن استغلالها. وقد أخبرهم الإسرائيليون أن بإمكانهم مساعدة الأنبار في استخراج احتياطاتها من الثروات المعدنية. لكن الشيء الوحيد الذي تفتقر إليه الأنبار كان الأعداد الكافية من القوة البشرية القادرة على تحقيق هذه النهضة. أضاف هيرست في مقاله، أن الإسرائيليين طرحوا السؤال الأهم الذي عَقَدَ الاجتماع من أجله في الأساس: "ماذا لو عرضنا عليكم 2.3 مليون فلسطيني؟". وأوضح الجانب الإسرائيلي أن هؤلاء الفلسطينيين من السنة مثلهم، قائلين: "الفلسطينيون شعب كادح، ولديهم نفس ثقافتكم، كما أن وجود عدد أكبر من السنة في الأنبار قد يساعد في قلب موازين السنة والشيعية لصالحكم". ووافق العراقيون على عرض المقترح على رئيس وزراءهم بمجرد عودتهم.

ثانيًا: توجهات الدولة المصرية الرسمية بشأن تهجير الفلسطينيين: اعتبارات ومخاطر

يكرر النظام المصري موقفه برفض أي عملية تهجير للفلسطينيين باتجاه سيناء، وتكررت تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي الراضية لتهجير الفلسطينيين في العديد من خطابه، وأكد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2023، رفض مصر لأي محاولات لتوطين الفلسطينيين في دول أخرى أو إجبارهم على مغادرة غزة، مؤكدًا أن الفلسطينيين لهم الحق في البقاء على أراضيهم، وأن مصر ترفض التهجير القسري تحت أي ظرف، مشدداً على أن تهجير الفلسطينيين من غزة سيؤدي إلى خلق أزمة إنسانية أكبر وسيزيد من تعقيد القضية الفلسطينية، فضلا عن ضرورة العمل على حل شامل يحفظ حقوق الفلسطينيين ويضمن لهم دولة مستقلة. وفي 18 أكتوبر 2023 العام الماضي أثناء استقباله المستشار الألماني أولاف شولتس أكد الرئيس السيسي بأن نزوح الفلسطينيين إلى سيناء مدعاة للحرب ما بين مصر و"إسرائيل"، لأنّ "تهجير الفلسطينيين إلى سيناء يعني تحويلها إلى قاعدة لضرب إسرائيل"، مقترحًا صحراء النقب مكانًا بديلاً عن سيناء، وأنه "إذا كان من الضروري نقل مواطني القطاع خارجه حتى انتهاء العمليات العسكرية، فيمكن لإسرائيل نقلهم إلى صحراء النقب".

يمكن مقارنة التوجهات المصرية بالنظر إلى عدد من الاعتبارات السياسية والأمنية على الشكل التالي:

أ - رفض الدول العربية استقبال الفلسطينيين يعزز الانخراط المصري في مشروع التهجير

يوجد اعتبارات كثيرة لدى النظام المصري من قضية استقبال النازحين الفلسطينيين، وكلها بحاجة إلى مقارنة دقيقة لجعل الموقف المصري منها أكثر توافقًا (واستفادة) مع الموقفين الأمريكي والإسرائيلي، لأنه بالنهاية لن يقوى النظام المصري على مقاومة الضغوط الأمريكية إذا ما استمرت بشكلها الحالي وخاصة مع تطلع الرئيس ترامب لفترات رئاسية تستمر إلى عام 2037، ومن جهة ثانية فإنّ تحسن موقف الدول العربية من كيان الاحتلال وإقامة العلاقات الودية معه يضعف الموقف المصري، لاسيما وأنّ الدول العربية أعلنت رفضها مقترحات استقبال الفلسطينيين لديها مثل السعودية والعراق وسوريا وبقية الدول الإسلامية، لافتقادها الموضوعي لدور مصر التاريخي في قطاع غزة، فهي أولى بأن تكون طرفًا بأي تسوية تنجز بالتوافق مع سكان غزة. لذا فإنّ مقارنة النظام المصري للموضوع تقوم على انتظار وصناعة الظروف المناسبة وتحديدًا صياغة حل سياسي يستبعد الخيار المسلح لصالح سلطة حكم على غرار سلطة رام الله، ولا يوجد مانع عند المصريين من إجلاء الفلسطينيين إلى النقب كما طرح الرئيس المصري، وإنّ كان

ذلك يشكل في نظر بعض الخبراء تضييقاً لفكرة "الحجاب الحاجز" ما بين مصر وكيان الاحتلال ضمناً للأمن القومي المصري، فيما يعتبر آخرون أن أمن مصر مرتهن تماماً للتحالف مع الغرب وارتضاء النظام لعب دور "الشريك الإستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة"، وأن تهجير الفلسطينيين آت لا محالة بعد أن تطرح الدول العربية الهجرة عليهم، وقد تخرج "من المولد بلا حمص"، فلا أقل من استفادة مصر لقاء تسهيلها هجرتهم بعشرات مليارات الدولارات هي بأمس الحاجة إليها عوضاً عن استدانتها.

ب - تهجير الفلسطينيين من غزة رهن استسلام حماس

يتقرب النظام المصري نضوج تسوية فلسطينية مع كيان الاحتلال ورعاية الولايات المتحدة تقضي باستسلام حماس والفصائل الجهادية، والموافقة على خطة تطوير القطاع ليصبح صالحاً للسكن، وتستفيد مصر من لعب دورها كناظم لهذه التسوية اقتصادياً وسياسياً. ويبدو أن هذا الاعتبار بعيد المنال حتى الآن لتمسك أهل غزة بالمقاومة الفلسطينية وثباتها في كافة أنحاء القطاع. ويفضل النظام المصري اعتماد "حل الدولتين"، ويعارض إحلال أي نفوذ عربي أو أجنبي في القطاع عبر نشر قوات دولية تقوض دوره في القطاع، ويرغب في اعتماد ترتيبات مع كيان الاحتلال بشأن حقوق الفلسطينيين السياسية والاجتماعية. كما أن اعتبارات الأمن القومي المصري ترى في الانتصار الكلي لكيان الاحتلال على حماس وفصائل المقاومة وتهجير الفلسطينيين إلى سيناء، كانهيار لخط الدفاع الأول عن مصر من جهة، ومن جهة أخرى ينقل عشرات الآلاف من المقاتلين المدربين المعارضين لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى داخل مصر، ويسمح للاعبين من الخارج كالأترك والخليجيين وجماعة الإخوان المسلمين فضلاً عن الصهاينة بتحريكهم لإثارة القلاقل والفوضى بما يزيد من أعباء النظام المصري السياسية والأمنية والاجتماعية.

ج - اعتبارات الامن القومي المصري

مثّلت الحالة السورية مثالاً حياً لما يمكن أن يقوم به كيان الاحتلال الصهيوني تجاه الدول المجاورة له، فالتوغلات البرية وخرق السيادة السورية تقوم به قوات الاحتلال برّاً وجوّاً وبحراً. ولأنّ الموقف الميداني بين سوريا و "إسرائيل" في الجولان كانت ترعاه الأمم المتحدة التي أشرفت على اتفاقية فك الاشتباك عام 1974، والتي أعلن كيان الاحتلال انتهاء مفاعيلها بسقوط نظام بشار الأسد، وهو ما يمكن رؤيته عند صناع القرار المصري كمؤشر خطير ينسحب احتمال تكراره ما بين مصر وكيان الاحتلال (بعض النظر عن التفاوت ما بين اتفاقية سلام شاملة واتفاقية فك اشتباك)، بمعنى أن الامن القومي المصري ينظر إلى النوايا قبل أن ينظر إلى الاتفاقيات، ويرى التوثب الصهيوني لضرب المقدرات السورية العسكرية التي لا تشكل تهديداً له بأي معنى من المعاني، وضرب محاولات الأتراك لبناء نقاط عسكرية متقدمة لهم وسط سوريا واستعمال القوة الجوية لضرب المنشآت الموجودة في قاعدتي "التياس" والـ T4 ما بين تدمر وحمص.

ولدى الصهاينة حلم في أن يتخلصوا من قطاع غزة وسكانه باعتباره تهديد جدي لكيانهم اشتد بعد عملة طوفان الأقصى النوعية التي نفذتها حركة حماس وهدمت بها عقيدة الصهاينة في الردع والحصانة الداخلية، ويقف في وجه تلك الرغبة النظام المصري برفضه نقل الفلسطينيين من غزة إلى سيناء، وبذلك فإنّ الدافع الصهيوني لمهاجمة مصر موجود، إضافة لدوافع أخرى مثل تعاضم الجيش المصري وتواجده في سيناء، والخوف من تكرار تجربة سوريا باستيلاء إسلاميين على السلطة أو أي اتجاه آخر لا يؤمن بالصلح مع "إسرائيل" ما يمثل فرصة للانقضاض على مصر كما حصل مع سوريا...

وقد أنهم الرئيس السيسي في لقائه المستشار الألماني أولاف شولتز في 18 أكتوبر 2023 "إسرائيل" بخرق اتفاقية السلام، عبر دفع الفلسطينيين قسرًا وعبر العمل العسكري إلى سيناء، وقال الرئيس السيسي: "أؤكد أنّ تصفية القضية الفلسطينية أمر غاية في الخطورة، نحن نرى أن ما يحدث في غزة الآن هو ليس فقط الحرص على توجيه عمل عسكري ضد حماس، إنما هو محاولة لدفع السكان المدنيين إلى اللجوء والهجرة إلى مصر. وهنا أنا أتكلم بمنتهى الصراحة لكل من يهمله السلام في المنطقة، (وأهمية الموضوع أن لا نقبل ذلك في مصر وخارجها) نحن دولة ذات سيادة، حرصت خلال السنوات الماضية، منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، على أن يكون هذا المسار مسار خيار استراتيجي نحرص عليه، وننميه، ونسعى أيضًا على أن يكون هذا المسار داعم لدول أخرى للانضمام إليه". أضاف: إنّ نقل المواطنين الفلسطينيين من القطاع إلى سيناء، ببساطة عبارة عن نقل فكرة المقاومة وفكرة القتال من قطاع غزة إلى سيناء، وبالتالي تصبح سيناء قاعدة للانطلاق بعمليات ضد إسرائيل، وفي الحالة يحق لإسرائيل الدفاع عن نفسها وعن أمنها القومي، وتتعامل مع مصر على أنها هيا (من ترعى فكرة المقاومة)، وتقوم بتوجيه ضربات للأراضي المصرية. مصر دولة كبيرة، حرصت على السلام بإخلاص، وبالتالي نحتاج إلى إن نساهم في الاستثمار الكبير الذي عملناه في هذا السلام لكي لا يتم تبديده بفكرة غير قابلة للتنفيذ".

د - التهجير وقلق النظام من موقف الشعب المصري

توجد اختلالات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية تعود في جانب منها إلى تعدد مذاهب السياسات الاقتصادية المطبقة في المئة عام الأخيرة، من اقطاعية ملكية في بداية القرن العشرين إلى اشتراكية منتصف الخمسينيات إلى رأسمالية غير منضبطة بداية السبعينيات، وحديثاً على عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تمّ اعتماد خليط من سياسات الاستدانة وبيع الأصول المرهقة والإنفاق الكبير وبعضه على مشاريع أهدافها سياسية شعبية (قناة السويس، العاصمة الجديدة)، ومع إضافة عوامل أخرى مثل سوء الإدارة المزمن والإنفاق الهائل على التسلّح وأزمة كورونا والركود الاقتصادي العالمي، كلها أسباب لم تمكن من إرساء نظام اقتصادي متين وتكوين قاعدة شعبية مستقرة توالي النظام ولا تعتمل فيه خمائر المعارضة والثورة، جراء التجريف الحاصل في الطبقات الاجتماعية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وغلاء الأسعار ومديونية الدولة. لذلك يعمل المكون الأمني في النظام المصري على رصد ومحاصرة أي حدث أو شرارة يمكن لها تفجير الوضع الداخلي، لاسيما وأنّ قضية تهجير الفلسطينيين - وعلى فرض تضاول الوجدان العربي والمصري بشأنها - فيها قدر كبير من المظلومية، ولها تداعيات وطنية وأخلاقية وإنسانية قد تدفع باتجاه تحريك الشارع المصري وتحول هذه التحركات إلى مناسبة لانفلات الأمور من عقالها، خاصة مع أوضاع اجتماعية ومعيشية ضيقة تحفز على التظاهر والتمرد، ناهيك عن استغلال جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم للفرصة في إثارة الفوضى بوجه النظام.

خاتمة

يتعلق مخطط تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة برؤية جيوسياسية "إسرائيلية" - أمريكية أوسع لخارطة الشرق الأوسط، تقوم على مبدأ حماية كيان الاحتلال من أعدائه الداخليين والخارجيين، ودمجه في محيطه العربي والإسلامي، وتشدد خطورة استهداف دول المنطقة لتشكيلها وفق هذه الرؤية، على حلفاء واشنطن وخصومها على السواء، حيث أنّ مصر بمعارضتها تهجير الفلسطينيين قسرًا عن قطاع غزة تخاطر بتعريض أمنها القومي للخطر من جهة رفع منسوب الحنق الصهيوني عليها وتكرار سيناريو سوريا. وطالما أنّ الفلسطينيين لم يبنذوا خيار المقاومة داخل فلسطين المحتلة ولم يقبلوا تسليم سلاحهم، فإنّ الحل العسكري المتمثل بتفريغ غزة من سكانها تمهيدًا لاجتياح بري كامل للقضاء على حماس وفصائل المقاومة هو خيار أمريكي من ضمن رؤية الرئيس ترامب بفرض السلام عبر القوة، والوجهة الأولى لتهجير الفلسطينيين هي سيناء.

ويتكهن المحللون عن مدى صلابة الموقف المصري المعلن، وجدية النظام في أن يضع نفسه مباشرة قبالة موقف الإدارة الأمريكية الذي يسعى لفرض استقبال الفلسطينيين في سيناء، لعلمه بالخيارات والأدوات العقابية الوفيرة بيد ترامب، بما فيها إثارة الفوضى في الشارع المصري ضدّ النظام وفرض العقوبات الاقتصادية وحجب المساعدات العسكرية وعرقلة برامج الاستدانة من البنك والصندوق الدوليين وصولاً إلى دعم وصول شخصيات مصرية أخرى إلى سدة الحكم. لذا قد يعتمد النظام المصري عند اشتداد الضغوط مقارنة أخرى تقوم على هندسة استقبال النازحين الفلسطينيين بعيدًا عن سرديّة التهجير القسري، وفق قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، وعلى إقناع صناع القرار الصهاينة أنفسهم بأنّ تهجير الفلسطينيين - وفيهم المدربين والمتمرسين على القتال - إلى سيناء أمر غير صائب لأن ذلك سيشكل بؤرة تهديد أكبر ضد الكيان بمساحة واسعة غير خاضعة للسيطرة والرقابة الأمنية مع منافذ متعددة للتهريب، و عوضًا عن ذلك قد يلجأ النظام المصري إلى خطة بديلة فحواها إذابة الغزيين على كامل مساحة مصر، وحتى نضوج هذا التصور فإنّ النظام المصري يرغب في إبقاء الوضع الحالي كما هو عليه حتى نضوج تسوية مرضية، وفيها الضمانات العملية والموثوقة في سياق خطة انقاذ اقتصادية شاملة تقوم على تنفيذ "خطة مارشال" المقترحة لإعادة إعمار القطاع وتنشيط الاقتصاد المصري.